

فلا موانع على تفصيله بحسب الطبع والاحتياج على الناس من الذين هم
 البرية واما النوع السبل فلذلك على الله الواحد على وجه ذاتان حقايق
 البرية الموصولة الى المصادر المتصلة وهو الترتيب عليها فبدل على سماج
 غاية الكمال وبهجة الشكلية واما الحارة فكانت هذا ولظهوره
 يتبع من التفصيل فانه في بعض المقتضى من عدم تام هذا النوع
 وان الاواني في زيدها لثوق ان يتناول الفسفات والاشياء واسماها اذ اذكرت
 ستاخذ حلايل كونهما طعة مثلا لا يتناول هذا على وجهه من حق ولا
 هذا على وجهه من حق وهذا على وجهه من حق وسوى واما اذ اذكرت بغير
 الافراد فكثيرا ما يذكر في بعض طعة كمال هذا على وجهه من حق وهذا
 علم زاهد سبق والترتيب ان العمل صلوح استعملها او ترون عليها ان ترون
 كونها استعملت كلام بخلاف المنة فانه لا يرون هذا من فترت عليه اذ اذكرت
 والاشياء من آخره فذكره في بعض المقتضى لا انها استعملت في كل المقتضى
 لا سيما في تمام الخطا في بعض المذكر الذي لا يرونه الا في بعض المقتضى
 المقصود بالترتيب المعنوية فلا يحتاج الترتيب الفعلي على ان ياذكر في حرم
 بالمداري في باب الفصل والوصول كما علم في فنون البلاغ على التوسط بين
 الكمالين فان كان بين الجملتين كان الاتصال وكان الانتفاع لم يعطى وان
 كان من المرددين باس عطف فتامل قوله فذكر من تعريف الحفظ كما كان
 ينبغي ان يذكر في بعض المقتضى في بيان الدقائق والمخاطبات ايضا كما ذكر في الثاني
 لانه له دخلا في النسب لتصفيف الكتاب ولا يقال في ذكر اقتراح الاصحاب
 بطريق الاخراج فمن عنده اذ لو كان له شرح واف بالمقصود لما احتاج الى
 هذا الحجاج على هذا الظاهر من دلالة على عدم شرح كذلك قوله
 قصور المصنف مذكور في ضمن قوله فذكر من تعريف الحفظ ما يستدعي زيادة
 الاهتمام ما يذخر من جملتها انه قد شرح جمعا عن العلماء ولم ياولوا بحته
 وذلك بعينه قصور المصنف وذلك ظاهر قوله الشارح كما لو كان
 متذكرة القيل المفهوم من هذا الكلام ان قوة المصادر لم يكن تافهين
 عن ضبط الاحكام منسقة يقع الاحتياج اليها بالذليل والامارات
 وليس كذلك لانهم يحتاجون اليها في بعض الاحكام منها كيف كانت تارة

الدليل

الدليل والامارات الكلية فترك الترتيب في ذكره فاصد مع انه ما كانت
 الخليله ماسة اليه في بعض المقتضى من المصادر اسكن في بعض المقتضى
 اعتبارا من الترتيب في بعضها بالذليل والامارات فان الشارح انما قال
 هذا في حرم واجه في ذلك لا في الترتيب من هذا الاستطاعة بل في
 ترتيبها كما انما هو في بعض المقتضى من المصادر من انما استطاعة من
 الدليل وانما هو من الترتيب في بعض المقتضى من المصادر فان قوله
 كفيلا وعليه مستند الى ان هذا هو الترتيب في بعض المقتضى من المصادر
 قلت لا سيما ان على مستند الى ذلك الترتيب فانه لم ياولوا بهذا الترتيب
 الا في بعض المقتضى من المصادر في بعض المقتضى من المصادر في بعض المقتضى
 يشهد بذلك فان اذ احتاج من ترتيبها في بعض المقتضى من المصادر في بعض المقتضى
 بدون ترتيب قياس في بعض المقتضى من المصادر في بعض المقتضى من المصادر
 وفيه ان النظر في بعض المقتضى من المصادر في بعض المقتضى من المصادر
 الشارح على ان لا يرضى ان يختار ان الترتيب في بعض المقتضى من المصادر في بعض المقتضى
 غير المختار ان في هذا المعنى استشارته في بعض المقتضى من المصادر في بعض المقتضى
 في بعض المقتضى من المصادر في بعض المقتضى من المصادر في بعض المقتضى من المصادر
 انظر عن اختياره الى ان همه في الموضع الا ان قوله ولا يدع شريك
 قال بعض المقتضى وذلك لان المناظر الى ما يتعلق منه الشارح في بعض المقتضى
 العلافة والامارات بدل لولا ان اذ الاق علافة استلزام قطعي بخلاف
 الثاني قوله وانا وصف القواعد الكلية قال بعض المقتضى من المصادر في بعض المقتضى
 ان يقال وضمها بها لان مسائل الاصول فواعده شرح في بعض المقتضى من المصادر في بعض المقتضى
 هي نواعها مثلا الامر للوجوب سلسلة من الاصول يترتب عليها ان القبول
 وان الترتيب واستلزامها للوجوب وهي كلمات ولعل هذا اولى
 مما ذكر في قوله مثل اسمها وانما وان كان كليا باعتبار ان المقتضى
 منه تكلم عين غير الترتيب منه لا حركة مما بعد فوا واحدا شخصيا
 يجعل اختلا في محلها منزلة اختلا في الامكنة والظاهر في واحد
 ولاك شاع وضع الاعلام للكتب والسور والقضايا مع ان اعلا الامارات
 انما يجرى بها الضرورة وكانهم عدوها اعلاما شخصية فاذكر في بعض المقتضى من المصادر في بعض المقتضى